البلديات الفلسطينية تحت الاحتلال

تجربة الخليل

عبد المطلب العمري

منذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، عمدت سلطات الاحتلال الى وضع مخططات هيكلية، وقوانين وقرارات تنظيمية وادارية تهدف الى تهويد تلك المناطق، فضلاً عن سياسات البطش والقمع والتقتيل والاعتقال والطرد التي تمارسها هذه السلطات ضد الشعب الفلسطيني.

لقد عانى الشعب الفلسطيني من نتائج هذه السياسات والمخططات الاسرائيلية، وتنامى لديه الوعي بأهمية ايجاد الردود العملية والوطنية عليها، فعمد الى رفع التحدّي بالارتقاء بمستوى الادارة في المدينة الفلسطينية، ومحاولة تنظيمها وفق أسس حديثة، واستكمال اقامة البنى التحتية اللازمة لاحداث التنمية الضرورية، وللحفاظ على الهوية الوطنية.

تتطرق هذه الدراسة الى مدينة الخليل كنموذج لمدينة فلسطينية تعرّضت لعمليات تهويد على غير مستوى وقطعت اشواطاً بعيدة في طريق التنظيم الذي يسمح لها، قدر الامكان، بالتصدي لهذه العمليات؛ اضافة الى وفرة بعض المراجع بشأنها، خصوصاً تلك التي تتناول الادارة والهيكلة والتنظيم بعيداً من الاقتراب السياسي المحض.

وعليه، فقد تمّ تقسيم الدراسة الى خمسة أقسام، تناول الاول، الاطار التاريخي والقانوني لمدينة الخليل، والثاني المخطط الاسرائيلي الذي أعدّته السلطات الاسرائيلية، وسعى القسم الثالث الى تبيان المخطط الوطني الفلسطيني. أمّا القسم الرابع فتطرّق الى التنظيم الاداري للمدينة. فيما تناول القسم الخامس الدور الاستثنائي الذي يلعبه المجلس البلدي على المستوى السياسي والاقتصادي.

الاطار التاريخي والقانوني

خضعت مدينة الخليل لأول قانون ينظّم البلديات في اواخر العهد العثماني، عام ١٨٧٧. وبعد نهاية الحرب العالمية الاولى وخضوع فلسطين للانتداب البريطاني طبق على الخليل العام ١٩٣٤ قانون البلديات البريطاني الخاص بالمدن الفلسطينية. وبعد ضمّ الضفة الفلسطينية الى الاردن، خضعت مدينة الخليل لقانون البلديات الاردني الصادر في عام ١٩٥٥. وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ ووقوع كامل فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي، أصبحت المدينة تخضع للاحكام العسكرية، الامر الذي أدّى الى عرقلة النمو الحضري والديمغرافي فيها.